الشراكة الأورو – جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري

ملخص

في بداية التسعينات سعى الاتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع الشراكة من خلال مؤتمر برشلونة الذي يوضح فيه السياسة الجديدة للاتحاد مع دول جنوب المتوسط. ولقد نتج عن هذا العمل تطور في إبرام عدة اتفاقيات ثنائية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط. فهذه الاتفاقيات تهدف إلى إقامة فضاء أورو متوسطي من خلال منطقة التبادل الحر بين الضفتين للمتوسط متماشيا مع مبادئ المعاملة بالمثل الناجم عن أسس المنظمة العالمية للتجارة.

والجزائر كغيرها من البلدان المتوسطية قامت بإمضاء عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كحلقة للاندماج في سيرورة الاقتصاد العالمي بهدف تحقيق أهداف تنموية على المدى الطويل بالرغم من التكاليف الانتقالية المحتملة والإفرازات السلبية.

وانطلاقا لما ورد نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل واقع الاقتصاد الجزائري ومدى قدرته على الانسجام مع متطلبات الشراكة من خلال وضعية التجارة الخارجية باعتبارها العامل المهم في الاتفاقية، ووضعية رؤوس الأموال الأجنبية التي تعتبر محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د. زغيب شهرزاد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

Résumé

Au début des années 90, l'UE a cherché à présenter un projet de partenariat lors de la tenue du congrès de Barcelone qui clarfie sa nouvelle politique envers les pays du sud de la méditerranée. Ce travail a abouti à la signature d'un ensemble d'accords bilatéraux avec ces différents pays. Ces accords visent à bâtir un espace euro méditerranéen à travers une zone de libre échange entre les deux rives, en conformité avec le principe de réciprocité prôné par l'OMC.

مقدمة

لقد شهد النظام الاقتصادي العالمي في العقد الأخير من القرن الماضي عدة تحولات متسارعة وأهمها التوجه لإقامة تكتلات إقليمية بغرض تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية للأطراف المنظمة لهذه الترتيبات الاقتصادية. ضمن ذلك سعى الاتحاد الأوروبي في توسيع مناطق نفوذه وهذا بطرحه عدة مشاريع للتعاون من بينها مشروع الشراكة مع دول الضفة الشرقية والجنوبية لحوض المتوسط- التي يعد إعلان برشلونة 28/27 نوفمبر 1995 م قانونها الأساسي حتى الآن -الذي يتزامن مع المشروع شرق أوسطيا و تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2009.

L'Algérie, comme tous les pays méditerranéens a signé un accord de partenariat avec l'UE afin de pouvoir entamer un processus d'intégration au sein de l'économie mondiale et pouvoir ainsi réaliser ses objectifs de développement à long terme malgré le coût et les risques éventuels liés à cette transition.

A travers cette étude, nous abordons une démarche analytique de la réalité de l'économie algérienne afin de connaître sa capacité d'adaptation avec les exigences du partenariat et ceci à travers la position de son commerce extérieur, qui constitue un facteur essentiel dans cet accord ainsi que celle des capitaux étrangers qui est considérée comme étant le moteur du développement économique et social.

تحاول أوربا من جهة أن تفرض نفسها في صياغة النظام الجديد العالمي، ومن جهة أخرى إبرازها كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها يدعم موقعها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى، لأن الهدف النهائي لفكرة الشراكة الأورو-متوسطية هو المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي للسيطرة على المنطقة. والجزائر كغيرها من البلدان المتوسطية وقعت على هذا الاتفاق رسميا بمدينة **"فلنسيا"** يوم 22 أفريل 2002 و هذا بعد 17 جولة من المفاوضات و دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، اقتناعا منها أن هذه الشراكة يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو وتوظيف أمثل للارتقاء بمستواه الرفاه الاجتماعي. فالشراكة الأورو- جزائرية ليست مجرد اتفاق تكامل اقتصادي أو معاهدة تقارب سياسي بل إنها تسعى لإدماج الاقتصاد الجزائري من خلال آليات تأسيس منطقة تجارة حرة وإجراء التصحيح الهيكلي في الاقتصاد الجزائري ليتلاءم مع الشراكة من ناحية ومع اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية من ناحية ثانية.

وبالنظر للفجوة الموجودة على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي سيكون الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو البحث عن الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى تنسجم متطلبات هذه الشراكة مع الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بعدة خصائص منها عدم التوفر على آليات اقتصادية تنافسية؟ ولهذا ارتأينا أن نتناول النقاط التالية في التحليل:

I- خصوصية الاقتصاد الجزائري.
II- مبادئ إعلان برشلونة.
III- منطلقات الشراكة الأورو- متوسطية.
IV- متطلبات الشراكة بالنسبة للجزائر.

I- خصوصية الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات، نظرا لطبيعة الموارد الطبيعية والثروات والطاقات البشرية النشطة التي يتمتع بها وكذا الموارد المالية المتاحة

والإمكانيات التنافسية الممكنة التي جعلته ضمن اهتمامات الإتحاد الأوروبي في إبرام اتفاقية الشراكة معه(1)، إلاّ أنه اتخذ عدة مسميات منها: اقتصاد ريعي لأنه يعتمد بشكل كبير على المداخيل البترول (2)، واقتصاد استهلاكي توزيعي لأنه عاجز عن إنتاج الثروة خارج المحروقات.

بالرغم من كل هذه التسميات، فإننا نحاول تحليل أهم الخصائص التي تطورت معالمها مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري وهذا باعتمادنا على الجدول التالي:

جدول رقم 01 بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة 2000-2004

	2000	2001	2002	2003	2004
PIB (مليار دولار)	54,20	54,90	55,91	60,85	76,599
السكان (مليون نسمة)	30,416	30,879	31,357	31,848	32,364
ديون الخارجية (مليار دولار)	25,261	22,571	22,642	23,353	21,821
الديون الخارجية/ PIB %	46,60	41,11	40,49	38,37	28,48
الصادرات (مليار دولار)	25,940	23,041	22,185	25,952	34,178
الواردات (مليار دولار)	13,397	13,565	15,475	14,184	19,090
الميزان التجاري (مليار دولار)	12,543	9,476	6,710	11,138	14,271
احتياطيات الصرف (مليار دولار)	11,910	17,963	23,108	32,942	43,113
نصيب الفرد من PIB	1781,95	1777,90	1783,01	1924	2366,79
معدل التضخم %	0,75	4,20	0,91	2,71	3,70
معدل البطالة %	27,30	32	26,70	23,70	17,70

من إعداد الباحثة انطلاقا من المعطيات الواردة في:

1) collections statistiques N° 111 ONS 2000-2002
2) www.ons.dz 2003-2004

3- إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية CNIS حول التجارة الخارجية لسنوات 2003-2004.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية تعطي النظرة التفاؤلية عن وضعية الاقتصاد الجزائري وهذا للنتائج الايجابية المحققة كانخفاض في معدل البطالة ومعدل التضخم، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع احتياطيات

الصرف وانخفاض في المديونية.

لكن هذه النظرة التفاؤلية تضمحل كلما عرفنا أن هذه النتائج المحققة ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، أي بعبارة أخرى هناك ارتباط قوي للاقتصاد الوطني بمداخيل صادرات المحروقات المرتبطة بدورها بأسعار النفط، ولهذا يبقى الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر النفط في السوق العالمية.

كما أن هذا التحسن على المستوى الكلي لا يخلو من السلبيات التي يمكن إبرازها من خلال ما أفرزته الإصلاحات التي قامت بها الجزائر والمتمثلة في الإصلاحات المدعمة من المؤسستين الدوليتين (الصندوق والبنك) والإصلاحات في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أ) برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998: حددت مدة ثلاث سنوات فترة لازمة لتطبيق هذا البرنامج الذي يحتوي على عدة عناصر تشكل مجموعة متكاملة من الإجراءات تنفذ من طرف الدولة بهدف إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية وإقامة العناصر المشكلة لاقتصاد السوق. ولقد تضمن البرنامج أهداف عديدة منها:

- وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن من جهة الاستقرار المالي ودعم مستوى معيشة الفئات المحرومة، ومن جهة ثانية يحقق نموا اقتصاديا من أجل استيعاب الزيادة في القوة العاملة.
- تقليص الضغط التضخمي من أجل تحقيق التقارب بين معدلات السائدة في الجزائر مع معدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص على الدخول في نشاطات إنتاجية وهذا بتوافر عوامل أساسية (3):
- ارتفاع معدل الادخار المحلي.
- تحقيق نمو في رأس المال البشري.
- الاستقرار السياسي.

ولتحقيق تلك الأهداف فكان تمويل البرنامج بمشروطية **(4)** الصندوق النقدي الدولي الموزعة بالشكل التالي:

جدول رقم (02) تمويل برنامج التعديل الهيكلي

السنة	1995-1996	1996-1997	1997-1998
القيمة المالية (مليار دولار)	7,4	7,3	3,0

المصدر: استنتج من أحمد بن بيتور مرجع سابق ذكره نفس المكان.

لقد أسفر عن هذا البرنامج نتائج إيجابية وسلبية غيرت من الوضع الاقتصادي نذكر أهمها:

- إذا نظرنا إلى النمو الاقتصادي فلقد عرف تحسن من 0,9% - سنة 1994 إلى 4,6 % سنة 1998 (5)، إلاّ أن النمو خارج المحروقات لم يعرف التحسن المرغوب فيه،

فعلى سبيل المثال نجد قطاع الصناعة كان بعيدا عن المساهمة الفعلية في إحداث استقرار لمعدل النمو الاقتصادي، لأنه تميز بمعدلات سلبية من 4,4%- إلى 1,4%- و 7,9%- و 3,9% - و 4,0 % - خلال السنوات على التوالي 1994 و1995 و1996 و1997 و1998 (6)، وهذا بسبب ارتباطه بعوامل خارجية كسعر البترول .
- انخفاض معدل التضخم من 28,33% سنة1994 إلى 4,7 % سنة1998 **(7)**.
- أما فيما يخص مستوى التشغيل فلقد عرف ارتفاع من 23,8 % سنة 1992إلى28% سنة 1998، وهذا بسبب عملية تسريح الأجراء بعد محاولة الحكومة حل بعض المؤسسات التابعة للقطاع العام في إطار برنامج الخصخصة، وعليه اتسمت هذه الفترة بارتفاع نسبة العمل المنزلي و العمل الغير الرسمي بالنسبة لمستوى الدخل.

ما يجب الإشارة إليه أن البنك الدولي حاول تعزيز علاقته مع الجزائر في السنوات الأخيرة من تطبيق هذا البرنامج، حيث عمل على وضع إجراءات متجهة أساسا إلى تنمية القطاعات الإستراتجية و تلبية الاحتياجات الضرورية للطبقات المحرومة (8) من أجل تطوير و تنمية الهيكل الاقتصادي الجزائري و القضاء على الفقر.

ب- برنامج الإنعاش الاقتصادي: لجأت السلطات الجزائرية بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي إلى استخدام الاحتياطيات الكبيرة التي تراكمت منذ سنة 1999 ووصلت إلى 11,910 مليار دولار سنة 2000 (9) لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا سطرت الحكومة برنامجا للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 الذي أعتبر برنامج إنفاق رأسمالي يتم فيه إنفاق مبلغ 525 مليار دج إضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية.

لقد كان أساس البرنامج هو استخدام عائدات البترول غير المتوقعة من أجل تنمية الطلب الإجمالي ودعم الإنتاج ألفلاحي و النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
وكانت أهم النتائج التي ظهرت في السنة الأخيرة من هذا البرنامج كما يلي (10):
- تحقيق نمو حقيقي بـ 5,1% خلال الربع الأول لسنة 2004 .
- ارتفاع الإيرادات بحوالي 9,3 % .
- ارتفاع حصيلة ا احتياطا ت الصرف إلى 43,11 مليار دولار نهاية2004 (11).
- تطور بطيء في تجسيد برنامج الخصخصة، حيث نجد الحكومة قد أعلنت في سنة 2002 (12)، على خصخصة جزئية وكلية لـ100 مؤسسة، إلا أن هذه العملية لم تتم بسبب معارضة النقابات العمالية من جهة والتغيير في نظام العمل للوزارة المكلفة بالخصخصة التي أصبحت تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة بهدف وضع آفاق للخصخصة وفق عمليات محددة من جهة أخرى.

ما يمكن استنتاجه من تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ضمن برنامجي التعديل لهيكلي والانتعاش الاقتصادي، بأنها لم تعطي النتائج المستهدفة من قبل السلطات، بل أسفرت عن توازنات هشة و ظرفية لأن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتنمية قطاع المحروقات بفضل الموارد الهامة التي يحويها، فهو يساهم بنسبة مرتفعة

في الناتج المحلي وصلت إلى 40 % وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية (13)، لأنه يحتل الصدارة في الصادرات الجزائرية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 03: هيكل الصادرات الجزائرية خلال 1994-2004

الوحدة: %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ص م	94,2	88,2	92,9	97,1	96,9	96,1	96,8	96,2	90,46	97,21	98,00
ص خ م	5,8	11,8	7,1	2,9	3,1	3,9	3,2	3,8	9,54	2,79	2,00

المصدر: من إعداد الباحثة من المعطيات الواردة في :
1990- 2000 :د- وصاف سعيدي ، قويدري محمد مرجع سابق ذكره ص219 .
www.ons.dz2001 - 2004
ص م : صادرات من المحروقات ، ص خ م : صادرات خارج المحروقات .

بالرغم من أن الإصلاحات لم تؤدي إلى ظهور اقتصاد إنتاجي تنافسي محرر من القيود البيروقراطية إلا أنها عملت على إعداده (الاقتصاد الجزائري) للانصهار في الاقتصاد العالمي، حيث قامت السلطات من جهة بإلغاء نظام المراقبة الثقيل و نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة سنة 1994، و من جهة أخرى تعديل هيكل التعريفة الجمركية بالتخفيض من 60%إلى 45 %سنة 1997 (14). فهذه الخطوات بمثابة المبادرة الأولى في اتجاهات الحكومة للتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في (22 أفريل 2002) ضمن مبادئ إعلان برشلونة، إذن ما هي هذه المبادئ ؟

II-مبادئ إعلان برشلونة 1995/11/28/27:

إن إعلان برشلونة يعتبر بمثابة عمل متكامل يشمل كل النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ولهذا تميز بعدة مبادئ نذكر منها (15):

- السعي إلى إقامة منطقة من التطور الاقتصادي المشترك اعتمادا على تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛
- إقامة شراكة اقتصادية ومالية مع الأخذ بالحسبان اختلاف مستويات التنمية بين الشركاء؛
- متابعة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصاديات الدول المشاركة مع مراعاة حاجات كل دولة ومستوى نموها؛

- تصحيح وتحديث للبنى الاقتصادية والاجتماعية بما يعطي الأولوية لتنشيط القطاع الخاص وتطويره لتحسين مستوى القطاع الإنتاجي، وبناء هيكل تنظيمي مؤسسي ملائم لاقتصاد السوق؛
- العمل المشترك لتقليص النتائج الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تنجم عن سياسات التصحيح الهيكلي بتنشيط البرامج في مصلحة فئات المجتمع الأكثر فقرا؛
- خلق بيئة مناسبة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب دعم الادخارات المحلية؛
- العمل على تنشيط التعاون و تحديث الصناعة وهذا بتهيئة بيئة ملائمة مع وضع برامج لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها وتنشيط التنمية الريفية المتكاملة بقصد تنويع الإنتاج وتقليص التبعية الغذائية.

وفي ظل هذه المبادئ المذكورة أعلاه، يتضح أن المفوضية الأوروبية اعتمدت برامج التصحيح الهيكلي تختلف عن برامج الصندوق والبنك الدوليين، حيث ركزت على النمو والعمالة وتحفيز العرض والاستثمارات وتنويع الاقتصاد مع الارتقاء بمستوى الرفاه الاجتماعي. وعلى هذا الأساس نجد وراء تلك المبادئ أهم منطلقات الشراكة والتي يمكن تحديدها في النقطة الموالية.

III منطلقات الشراكة الأورو- متوسطية :

بتوافق أطراف الشراكة الثمانية والعشرين (16) تم تحديد أهم منطلقاتها كما يلي:
- إدماج اقتصاديات الدول المتوسطية في اقتصاد السوق؛
- جذب الاقتصاديات المتوسطية عبر نافذة أوروبا؛
- تركيز على معالجة قضية الهجرة المتوسطية إلى أوروبا و بخاصة الهجرة غير المشروعة؛
- تحرير تجارة المواد المصنوعة على أساس المعاملة بالمثل، مع إلغاء نظام الأفضليات المعممة (17)، فهذا يعمل على فتح أسواق بلدان جنوب وشرق المتوسط أمام الإنتاج الأوروبي المتفوق تكنولوجيا والأقوى تنافسيا.

زيادة على ذلك تعميق الحوار السياسي على قاعدة منتظمة وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي مع التركيز الكبير على الأبعاد الاجتماعية الثقافية والإنسانية باعتبارها الجوانب الثلاثة للشراكة الاورو- متوسطية.

مما سبق يتضح أن مشروع الشراكة يعتبر أحادي الجانب، لأنه يسعى إلى تحقيق أهداف أوروبية في إقامة منطقة استراتيجية أوروبية متوسطية من أجل منافسة المنطقتين الكبيرتين الإستراتيجيتين العالميتين الأمريكية والأسيوية والحوار معهما من أجل التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم، وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي، وفق هذه المعضلة ما هي متطلبات هذه الشركة بالنسبة للاقتصاد في الجزائري؟

IV متطلبات الشراكة بالنسبة للجزائر:

لقد جاء برنامج العمل الملحق بإعلان برشلونة مفصلا جدا شاملا لإجراءات المطلوب اتخاذها من جانب الدول الشركاء في جميع المجالات بما ينسجم مع متطلبات الشراكة، وبالطبع فإن هذه المتطلبات ستكون بالنسبة للجزائر كما لغيرها من دول جنوب و شرق المتوسط، ويمكن ذكر أهمها (18):

- تنفيذ أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عبر العمل الإقليمي والمتعدد الأطراف؛

- تسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة ضمن وصفة برشلونة لأن تسهيل التبادل الحر يهدف إلى إقامة منطقة اقتصادية مشتركة قائمة على التخصيص الأمثل للموارد و رفع مستوى الشعوب المطلة على المتوسط. لكن إقامة تلك المنطقة بتحرير التجارة بين البلدان ذات مستويات نمو متباينة و إنتاجية عمل متفاوتة (19) يمكن أن يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو ورفع مستوى الرفاه العالمي(20)، أو يمكن أن يعمق التقسيم الدولي الراهن للعمل، الذي يعمل على انسياب الفائض الاقتصادي من الدول ضعيفة النمو إلى الدول الصناعية المتقدمة من خلال آلية الاستقطاب؛

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكثر أهمية في تنمية المنطقة وإيجاد فرص العمل في الصناعة والزراعة، وهذا بالتركيز على تهيئة البنية لتحديث المؤسسات القائمة بهدف إعادة هيكلتها من جهة وتكييف السياسات الاقتصادية بما يتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق من جهة أخرى؛

- إعطاء اهتمام خاص لتشجيع التعاون بين المشروعات المتوسطة والصغيرة وخلق الشروط الضرورية لتنميتها؛

- مراعاة الالتزامات الناجمة عن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتي تقررها منظمة التجارة العالمية.

تأسيسا على ما تقدم فإن تحليل التجارة الخارجية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن يبين لنا مدى ملاءمة متطلبات هذه الشراكة بالنسبة للجزائر.

أ) التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي:

يبقى الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر، حيث نجد المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي قد سجلت خلال سنة 2004 نسبة 65 % (21) من الصادرات الجزائرية موجهة لبلدان هذا الاتحاد، وبالمقابل سجلت الواردات نسبة 57 % من مجموع وارداتها آتية من الاتحاد الأوروبي لنفس السنة، وتحتل فرنسا المرتبة الأولى خلال سنة 2004 باستحواذها على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية بنسبة 22,5 % بينما تحتل ايطاليا المرتبة الثانية لنفس السنة كمشتري للسلع الجزائرية بنسبة 15,9 % بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي (22):

جدول رقم 04 : هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية جغرافيا خلال 2004 .

الصادرات	الواردات

البلد	%	البلد	%
الولايات المتحدة الأمريكية	22,1	فرنسا	22,5
ايطاليا	15,9	ايطاليا	8,5
فرنسا	12,0	ألمانيا	6,6
اسبانيا	11,3	الولايات المتحدة الأمريكية	5,9
هولندا	7,4	الصين	5
كندا	6,1	اسبانيا	4,8
برازيل	5,9	اليابان	3,6
تركيا	4,2	الأرجنتين	3,2
بلجيكا	2,5	تركيا	3,2
برتغال	2,5	بلجيكا	2,7

Source : www.ons.dz commerce extérieur

أما فيما يخص هيكل التجارة الخارجية فنجد الصادرات الجزائرية تتألف من الغاز الطبيعي الذي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 37,4 % من مجموع الصادرات، ومن النفط نسبة 33,2 % ومشتقاته بنسبة 24,4 % بينما المنتجات الصناعية تبقى مساهمتها ضعيفة .

وإذا نظرنا إلى الواردات فإنها تتركز أساسا في السلع التجهيزية 39% والمنتجات الغذائية بـ 28 % والسلع الوسيطة 22% (23) ولتغطية حاجياتها (الجزائر) من هذه الواردات تلجأ إلى الدول الاتحاد الأوروبي الذي يوفر لها ما يفوق نصف الواردات حيث بلغت نسبتها (الواردات الجزائرية) من الاتحاد الأوروبي حوالي 57% سنة 2004.

وبما أن هيكل التجارة الخارجية غير متنوع بالنسبة للصادرات، فنجد هناك اتساع كبير في الفجوة التكنولوجية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر خصوصا إذا تعلق الأمر بمستوى التصنيع مما يجعل هذا الأخير عاجزا عن دخول سوق الاتحاد من جهة وإبقاء هيكل التجارة الخارجية على وضعه الحالي من جهة أخرى. ولهذا فإن تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال إقامة منطقة التبادل الحر خلال اثني عشر سنة (2017)، لن يعطي للصادرات الجزائرية أي ميزة في السوق الأوروبية وهذا للأسباب التالية:

- الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوربية متدنية أصل وليس لها تأثير كبير على تقليص الواردات إلى أوربا؛
- يتميز الإتحاد الأوربي بتطبيق معايير صحية و بيئية وشروط فنية يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول البضائع الجزائرية إلى السوق الأوربية؛
- إن تحرير الواردات الصناعية الأوربية إلى الجزائر من الرسوم الجمركية يعطيها مزايا تفضيلية على كل الواردات من الدول الأخرى، فهذا لا يساعد فقط في زيادة

الاستيراد من أوربا وإنما يكلف الاقتصاد الجزائري أعباء إضافية، كرفع أسعار الصادرات الصناعية الأوربية بسبب غياب منافسة البضائع الأجنبية الأخرى المنافسة، لأنها ستبقى خاضعة للرسوم الجمركية، والجدول التالي يوضح التفكيك التعريفي وفق القوائم الثلاث(24) ضمن اتفاق الشراكة أورو- جزائرية؛

جدول رقم(5) تفكيك التعريف الجمركي وفق القوائم الثلاث

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
(1) 2005	% 100	-	-
2006	% 0	-	-
2007	% 0	% 20	% 10
2008	% 0	% 10	% 10
2009	% 0	% 10	% 10
2010	% 0	% 20	% 10
2011	% 0	% 20	% 10
2012	% 0	% 20	% 10
2013	% 0	% 0	% 10
2014	% 0	% 0	% 10
2015	% 0	% 0	15
2016	% 0	% 0	% 5
(2)2017	% 0	% 0	% 0

(1) سنة دخول مرحلة التنفيذ(1ديسمبر 2005).
(2) سنة التحرير الكامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية المصدر: نص اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية.

من الجدول نلاحظ أن التفكيك الجمركي فيما يخص المنتجات الصناعية الوافدة من أوربا إلى الجزائر سيتم تحريرها بشكل تدريجي أي على مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية وفق قوائم رئيسية تحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية. ومن أجل تفادي الآثار السلبية على الصناعات الوطنية الناشئة، قامت السلطات الجزائرية بوضع إجراءات استثنائية وفق ما نصت عليه الشراكة، بإعادة تطبيق الرسوم الجمركية أو زيادتها بالنسبة لا تفوق 25 % (25) من قيمة السلعة خلال الفترة الانتقالية.

إذن علاقة الشراكة الأورو- جزائرية تنطبق عليها كل أسس الشراكة أورو- متوسطية، فهي علاقة دولة ضعيفة النمو بدول متقدمة، مما يؤدي بالمتعاقدين الالتزام ببعض التحفظات اللازمة بين دول ذات مستويات نمو متفاوتة لأن (26):

- تحرير تجارة المنتجات الصناعية دون إعطاء المواد المصنوعة في الجزائر إعفاءات أو تفضيلات من شأنه أن يعمل على خنق الصناعات الجزائرية الناشئة؛

- تحرير تجارة الخدمات بين الإتحاد الأوربي والجزائر، سيؤدي إلى السيطرة على القنوات الادخارية في الجزائر وتوجيه الموارد المتاحة إلى القطاعات الاقتصادية المتفوقة على مستوى التجارة الحرة.

وعلى هذا الأساس نجد الحكومة الجزائرية قد قامت بعدة إصلاحات خاصة المتعلقة بالعمليات الجمركية، لان اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي لا تعمل فقط على تخفيض الرسوم الجمركية وإنما على إزالتها نهائيا وإنهاء التدخل الحكومي في الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعمل على تحقيق خسائر من الإيرادات الجمركية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (6): الخسائر المحتملة للخزينة العامة من الإجراءات الجمركية نتيجة التفكيك التعريفي (27)

الوحدة: مليار جزائري

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع خارج TVA
2005	10,497	-	-	10,497
2006	10,497	-	-	10,497
2007	10,497	2,561	1,660	14,718
2008	10,497	3,825	3,307	17,629
2009	10,497	5,106	4,954	20,557
2010	10,497	7,667	6,601	24,765
2011	10,497	10,228	8,247	28,972
2012	10,497	12,789	9,894	33,9180
2013	10,497	12,789	11,541	34,473
2014	10,497	12,789	13,187	36,473
2015	10,497	12,789	14,834	38,120
2016	10,497	12,789	15,657	38,943

2017	10,497	12,789	16,533	39,819
المجموع	136,461	106,121	106,415	349,381

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية.2004

وفق النتائج أعلاه فإن الجزائر ستعرف خسائر تصل في مجموعها حوالي 349,381 مليار دج نتيجة التفكيك الجمركي الإثنى عشر سنة، هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي والذي يساهم في انخفاض في مستوى الإنفاق العام مما يحدث اختلال في مستوى الطلب العام ومن تم اختلال مستوى التوازنات الاقتصادية.

أما إذا نظرنا إلى المنتجات الزراعية والغذائية، فنجد إعلان برشلونة ينص على تحرير تجارة هذه المنتجات تدريجيا وحرية دخولها إلى أسواق الطرفين على أساس تفضيلي متبادل دون الأخذ في الاعتبار الظروف في إنتاجية العمل الزراعي، ولا نسبة السكان الزراعيين من مجموع السكان ولا اختلاف الشروط المناخية ونقص المياه في جنوب المتوسط الذي يزيد من تكلفة الإنتاج الزراعي ويخفض من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المتوسطية. فإذا أخذنا على سبيل المثال منتجات الصيد البحري فاستيرادها يخضع لبروتوكولات خاصة تتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي والتي لا تستطيع تقديم تنازلات بشأن تحريرها، ولهذا أستبعد الاتحاد الأوربي التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية واستبدلها بالتحرير التدريجي خاصة بعد بلوغ حد كبير من الاكتفاء الذاتي الأوربي من المنتجات المتوسطية بانضمام اليونان و أسبانيا للإتحاد.

ب- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

تنص اتفاقيات الشراكة على أهمية التعاون المالي من أجل تحقيق توازن بين عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا نجد اتفاقية الشراكة الأورو – جزائرية قد نصت على أن يكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون 2017 مرافقا بتعاون اقتصادي ومالي " التبادل المرفق" من أجل تهيئة الاقتصاد الجزائري للانتقال إلى اقتصاد القيمة المضافة.وحتى يتحقق ذلك قام الاتحاد الأوربي بتخصيص مبالغ هامة في صورة منح ومساعدات وقروض من بنك الاستثمار الأوربي وفق الاتفاقية. وبتحليل مستوى التدفقات المالية يتسنى لنا معرفة مستوى الاستثمارات الأجنبية والتعاون المالي للجزائر.

1- الاستثمارات الأجنبية:

تشكل الاستثمارات الأجنبية الجزء الأكبر من التدفقات المالية، وبأخذ معطيات الجدول رقم (7) يمكن أن نحدد مستواها:

جدول رقم (7): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال فترة 1990-2003

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1991	92	93	94	95	96	96	97	98	99	2000	01	02	03
المبلغ	-	12	10	-59	-18	5	4	7	501	507	438	1196	1065	634

Source : rapport de femise février 2005

يتضح أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يبقى محدود وغير كافي لإحداث نمو اقتصادي، لأنها عرفت تذبذبات خاصة مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، إذ انتقلت من 1196 مليون دولار سنة 2001 إلى 634 مليون دولار سنة 2003. فهذا التراجع له مبررات تتمحور أساسا حول صلابة القوانين التشريعية المنظمة للاستثمار الخاص عند التنفيذ وغياب مرونة في التحكيم بين المشاريع لدى أصحاب الاختصاص والجدول التالي يوضح الوقت وعدد الإجراءات التي يستغرقها ملف الاستثمار في الجزائر مقارنة ببعض الدول المغاربية.

جدول رقم (8): تنفيذ العقود [الوقت الضروري لحل الخلاف وعدد الإجراءات لسنة 2003 في الدول المغاربية]

البلدان	عدد الإجراءات	الفترة(اليوم)	لكل فرد PNB 90	مؤشر تعقيد العملية
الجزائر	20	387	12,6	72,2
المغرب	17	192	9,1	75,0
تونس	14	7	4,1	65,3

Source : CNUCED "l'examen de la politique de L'investissement Algérie " New York et Genève. 2004, page49.

من الجدول يتضح أن الإجراءات في الجزائر تتميز بعدم المرونة وهذا ما يعرقل تدفق الاستثمارات الأجنبية وبقائها ضعيفة مقارنة بما تطمح له الدولة (28).

وحسب الدراسات الإقليمية التي أجرتها المفوضية الأوربية والخاصة بالاستثمارات الأجنبية المتجهة للبلدان المتوسطية، فقد لوحظ أنها متدنية ومتركزة في قطاع الصناعات الاستخراجية [النفط]، مما يعمل على استمرار الطابع ألريعي للاقتصاديات المتوسطية وابتعادها عن اقتصاد القيمة المضافة، وهذا ما تتميز به الجزائر حيث يعمل

فيها أكثر من 50شركة عالمية للنفط والغاز، ووصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع ما بين سنوات 2000-2005 حوالي 10 مليار دولار(29).

ولهذا فإن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة ضمن علاقة الشراكة مع الإتحاد الأوربي سيكون ضارا بها إذا لم يتحقق تدفق للأموال الخارجية بكثافة كبيرة وفي قطاعات إنتاجية ضرورية لتصحيح الهيكل الاقتصادي للبلد.

2-التعاون المالي:

يعتبر برنامج **"ميدا"** أهم وسيلة لدعم التعاون المالي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لإرساء قواعد المرحلة الانتقالية وللتوجه نحو اقتصاد السوق وتطوير القطاع الخاص وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، والجدول التالي يوضح أهم المبالغ المخصصة للجزائر في إطار ميداI وميدا II.

جدول رقم (9): برامج التعاون المالي بين الإتحاد الأوربي والجزائر.

نوع البرنامج	ميدا I (1)	ميداII (2)	P.I.N (3)	
السنة	1998 -1995	2001 -1999	2004 -2002	2006-2005
المبلغ مليون آورو	30,2	16,8	150	106

Source : 1-2 w w w. deldza. ce. ei.inie/ue
3- économie Européenne op cité page 65

يتضح أن المساعدات المالية ضمن برامج ميدا تبقى دون المستوى ولم تكن متوافقة مع ما هو مبرمج ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- غلق مقر بعثة المفوضية الأوربية المسئولة عن مراقبة تنفيذ المشاريع خلال فترة 1994-1998 بسب الأوضاع الأمنية؛
- تأخر انطلاق المشاريع الممولة من قبل برنامج **MEDA**؛
- قلة المشاريع المقدمة من طرف السلطات الجزائرية، لأن برامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل عن طريق البرنامج وفق البرامج الاستدلالية الوطنية (P.I.N)، فكلما كانت المشاريع والنشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم الإعتمادات المالية المخصصة من قبل الإتحاد

الأوربي لهذا البلد كبيرة. ولهذا نلاحظ من الجدول أعلاه أنه جسدت الفترة 2002-2006 بوثيقة إستراتيجية أوربية تعمل ضمن البرامج الاستدلالية الوطنية الذي يغطي فترتين، (2002-2004) وخصص لها غلاف مالي بقيمة 150 مليون أورو والثانية (2005-2006) خصص لها 106 مليون أورو، وكان يهدف كل منهما إلى تدعيم الإصلاحات الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وتحسين الإطار القانوني والسعي إلى تحقيق الحكم الرشيد**(30).**

كما استفادت الجزائر من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار، حيث تحصلت على 764,4 مليون أورو خلال الفترة 1996-2002، أي ما يعادل 11,53% من مجموع القروض المخصصة للشركاء المتوسطين [باستثناء تركيا وإسرائيل]،ولقد وجهت هذه المبالغ لتمويل العمليات الخاصة بتطوير الهياكل الاقتصادية وحماية البيئة وتدعيم القطاع الخاص ،إلا أن هذا الأخير لم يستفيد بقيمة القروض المخصصة له بسبب تأخر تنفيذ برامج الخصخصة وقلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع.

إذن ما يمكن استنتاجه فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر بأنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، لأن الأثر الإيجابي على الرصيد التجاري لا ينتج إلا على المدى البعيد عندما تدعم الاستثمارات الأجنبية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الجزائري ولتجسيد ذلك يتطلب توافر شروط وتحديد القطاعات التي يمكن تطويرها على المدى المتوسط من خلال عملية الشراكة للحصول على حصص مالية من الإتحاد الأوربي واكتساب الخبرة وتوطين التكنولوجيا. ولهذا نرى من الضروري الانتقال بأسرع ما يمكن من أسلوب تقديم المساعدات إلى دعم الاستثمار الأوربي المباشر في الاقتصاد الجزائري وبخاصة تشكيل رؤوس الأموال المخاطرة[الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية].

خاتمة

نعتقد في الأخير أنه من الضروري أن تأخذ الشراكة واقع العلاقات التجارية الراهنة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في الحسبان، مع اتخاذ التدابير التي تجعل بإمكان الجزائر الاستفادة من زيادة هذه العلاقات ورفع كفايتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري. فإقامة منطقة تجارة حرة بين اقتصاد متقدم وآخر في طريق النمو تحتاج إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية لفترة انتقالية طويلة يجري خلالها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بنقل الموارد والتكنولوجيات من الاقتصاد المتقدم إلى الاقتصاد النامي، ومنح الإنتاج الصناعي في هذا الأخير معاملة تفضيلية مالية وجمركية وضرائبية لتشجيع القطاع الخاص في الاقتصاد المتقدم على نقل أنشطته إلى الاقتصاد النامي أو على الأقل القيام بالصناعات التكميلية للشركات الكبرى "sous-traitance". والمهم في الأمر اختيار الصيغة الأفضل لتحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مواد أولية تابع إلى

اقتصاد شريك يسهم في عملية التخصيص للموارد[قوة العمل،راس مال]على مستوى الشراكة.

الهوامش:

1- أخذ بعين الاعتبار المكانة السياسية للجزائر التي بدأت مع حركة عدم الانحياز واستقرت في مبادرة نيباد ومكافحة الإرهاب الذي يعتبر العمل المهم والمباشر لجذب الاستثمار الأجنبي.

2- وصاف سعيدي، قويدري محمد " تنمية الصادرات النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي" الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العددان 34-35 القاهرة 2005 ص 218 .

3-A.Benbitour "L'Algérie au troisième millénaire : defies et potentialités chapitre 4. p 117.

4- ملخص شروط الصندوق النقد الدولي:

- تقييم مدى فعالية تنفيذ بنود برنامج التصحيح.
- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية.
- إصلاح النظام الضريبي.
- إصلاح النظام المالي وسياسة سعر الصرف .

5- A. Bouzidi " les années 90 de l'économie algérienne, les limites politiques conjoncturelles El- Watan pp.55.

6- A.Bouzidi op cité

7- لقد سطر برنامج التمويل الموسع 9,5% ولكن وصول إلى 4,76% يدل على أن الطلب قد تعرض لتخفيض كبير .

8- لقد تم اعتماد 13 مشروع بقيمة 630,3 مليون دولار، كما وضعت برامج للتموين بالمياه بقيمة 110 مليون دولار،وبرامج لتغطية الحالات الإستعجالية كالزلازل بقيمة 84مليون دولار وبرامج لتسيير البلديات بقيمة 25 مليون دولار، لمزيد من التفاصيل أنظر:

Economie européenne occasionnel .papers n :6 mars 2004 page 65

9 - www.ons.dz

10- التقرير السنوي 2004 لصندوق النقد العربي، دار العزيز للطباعة والنشر، افريل 2005، ص 88-90.

11- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب 2006 على الموقع: www. Sesrtcic.org

12- Economie européenne - idem page 62.

13- الموقع: www.aopec.org وهي ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر للبترول ماي 2006.

14- التقرير السنوي للجمارك الجزائرية 2003 .

15-http //www .europa.eu int /com./ europ aid/ index –en htm

16- 15دولة أوربية أعضاء في الإتحاد، المفوضية الأوربية يعدها بعض المحللين الأوربيين الدولة السادسة عشر الأقوى في الإتحاد الأوربي و12دولة أخرى من جنوب وشرق المتوسط.

17- تطبيق نظام الأفضليات المعممة على الإنتاج الصناعي المتوسطي(باستثناء إسرائيل) عند د.خوله إلى دول الإتحاد، بمعنى إعفاء المنتجات الصناعية المتوسطية من الرسوم الجمركية دون شرط المعاملة بالمثل إضافة إلى السماح بإدخال كميات محددة [نظام الحصص] من الإنتاج الذي كانت تعده المفوضية منافسا.

18- **د.مطانيوس حبيب** " الإتحاد الأوربي والشراكة المتوسطية "على الموقع:

www soutelgamaa .com /modules. Php.name =new file
19- أظهرت بعض الدراسات أن إنتاج عامل واحد في الدول المتقدمة يعادل بين عشرة وخمسة عشر ضعفا إنتاجية العامل في الدول النامية أنظر الموقع". www.amf org.ae
20- نجد ضمن هذا الإتحاد البنك الدولي والصندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية .
21 -www.ons.dz Commerce extérieur
22- لقد تم ترتيب البلدان حسب العشر الأوائل في الصادرات والواردات خلال 2004 .
23- ضمن السلع الوسطية تكون إنتاجية العمل مرتفعة وتحتوي قيمة مضافة مرتفعة جدا.
24- تضم القائمة الأولى سلع التجهيز الغير منتجة محليا،والقائمة الثانية تضم سلع التجهيز والمواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ وقطع الغيار والغير منتجة محليا،أما القائمة الثالثة فتضم المنتجات الأوربية التي يمكن إنتاجها محليا كما أن عملية التفكيك التعريفي سواء بصورة كلية أو جزئية سيشمل حوالي 6069 بند تعريفي بمختلف نسبها من بينها 5139 بند تعريفي خاص بالمنتجات الصناعية و930 بند تعريفي خاص بالمنتجات الزراعية لمزيد من التفاصيل أنظر:نص اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي.
25- Economie européenne occasionnel, papers. Idem page 61.
يجب الإشارة أن أي إجراء استثنائي تقوم به الجزائر يجب أن يكون بموافقة لجنة الشراكة. كما أن مثل هذه التدابير لا يمكن العمل بها إلا إذا انقضت أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء الحقوق الجمركية لأي منتوج كان.
26- http// Europa. eu. int /com /external /relations / Algeria /intro /index.htm

27 - لقد تم إعداد حجم الخسائر السنوية بفرض ثبات حجم الواردات الجزائرية من السلع المصنعة الأوربية وأيضا ثبات منظومة الرسوم المفروضة عليها وكذلك الصرف لسنة 2003.
28- تحاول الحكومة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية مباشرة،فقد وافقت فرنسا على تحويل ما يعادل 110 مليون أورو من الديون المترتبة على الجزائر إلى استثمارات مباشرة.
29- rapport de femise 2005 op cité
تحتل الجزائر المرتبة الثانية في إنتاج الغاز الطبيعي على مستوى إفريقيا ولهذا تحدد حصيلة الموارد الطاقية لديها كما يلي:
62,5 % من الغاز الطبيعي 34,5% من النفط [البترول] 2,5 % من الفحم الحجري و0,5% من الطاقة المائية.
30- الحكم الرشيد أو الحاكمية المرادف للتسيير الاقتصادي الفعال ولأمثل وقد عرف البنك الدولي الحكم الرشيد أنها الطريقة التي تمارس بها السلطة من أجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية تحقيق التنمية، ويكون الحكم الرشيد باحترام كيان الدولة في حد ذاتها والمجتمع المدني ووجود قطاع خاص.